



مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: تحديدات مفاهيم في التحليل السياسي

اسم الكاتب: أ.د. غانم محمد صالح

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/52>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 21:35 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

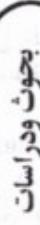
استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



تحديّدات مفاهيمية في التحليل السياسي

الاستاذ الدكتور
غاظم محمد صالح^(*)



تحت عنوان: الجديد في التحليل السياسي. وقد عرف التحليل السياسي، في اوسع معانيه بأنه صياغة وتنظيم طرق الاقراب من الظاهرة السياسية سعيًا وراء الاكتشاف حقيقتها وتحديد طبيعة مقوماتها. وهكذا فالاصطلاح يمكن ان يعبر عن حقائق ثلاث كل منها يعبر عن مفهوم قائم بذاته وان كانت، بمجموعها، تكون حلقة واحدة. اولى هذه الحقائق تنصب على النهج وخصائصه، فيما اذا كان هذا المنهج واحداً او متعدداً، او يجمع بين هذه جميعاً، وثانيها ينصب على مراحل طريقة الاقراب من الظاهرة وفيما اذا كانت هذه المراحل تجريدية او تجريبية، وثالثها يتناول ادوات البحث والتحليل فردية (استبيان او استقراء او استبطاط) او جماعية (مشاركة او ملاحظة) او مكلمة للمضمون. هذا التحديد لمفهوم التحليل السياسي يدفع الى القول انه، في احد جوانبه، سوف لن يعني اكثر من مسلك يسعى الى تحقيق غاية معينة قد تحدث، مقدماً، وهذا المسلك لا بد ان يتدرج بخطواته

التحليل، بايجاز، هو عملية تعريف وتقييم للاجزاء التي يتكون منها الكل. انه، بعبارة اخرى تعريف وتقييم للاجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية جديدة. هذا مع ملاحظة انه قد ينخدع اشكالاً ومستويات مختلفة تبعاً لطبيعة الموضوع علماً ان تعدد عمليات التحليل يعتبر شرطاً لتوفير إبراك اعم واشمل له. ويتم الربط، عادة، ما بين مفهومي التحليل والتركيب اللذين يشكلان عنصرين اساسيين في كل العلوم بل ان الامر يصل الى اعتبارهما لب التفكير الانساني سواء أكان هذا التفكير علمياً او غير علمي. لما التحليل السياسي فهو اصطلاح جديد في الفكر السياسي، رغم انه يعبر عن مفاهيم قديمة عرفت في جميع مراحل تاريخ الفلسفة السياسية. لقد عرف هذا الاصطلاح منذ ان وجدت محاولات تبرير السلطة او تفسيرها، وذلك رغم ان العرف جرى، خلال القرن العشرين، على ربط كلمة التحليل السياسي بكلمة "حديث" modern فجأة كتاب زوبرت داهل

^(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

- تفسير الظاهرة على الأقل للتمييز بين المتغير الأصيل والمتغير التابع.
- ٣- التفسير explanation: أي القيام بذلك العملية المنطقية التي تسمح بفهم الظاهرة. إن التفسير، في العادة، يفترض الفهم، وهذا الأخير، بدوره، لا يمكنه التخلص عن التفسير أو تجاوزه.
- وإذا كان للتحليل السياسي هدف محدد يتم الوصول إليه وفق خطوات متدرجة، فإن موضوع هذه التحاليل لا بد وأن يتركز، أساساً، على ظاهرة محددة مسبقاً، ونعني بها ظاهرة السلطة. ومثل هذا التحديد لموضوع التحليل يقتضي القيام بخطوات متلاحقة ثلاثة: أ.
- أ. عملية التمييز identification: بمعنى العملية المنطقية التي تسمح بالتحديد بموضوع المعرفة التي تعود إلى تعريفها بشكل يبتعد عن الخلط بينها وبين موضوع آخر.
- ب. عملية التنقية purification: أي تنقية الظاهرة بما يختلط بها من ظواهر أخرى. هذه العملية ضرورية ذلك لأن الوصول إلى الظاهرة في نفاثتها سيقود إلى نتائج دقيقة غير قابلة للشك. الخطوة الأولى هي، إذا، عزل الظاهرة عن غيرها من الظواهر الأخرى ومثل هذا العمل لا يمكن إنجازه إلا بالتنقية الشاملة.
- ج. عملية التصوير- العقلي logical Reasoning: أي التجرد عن الواقع عند التعامل مع الظاهرة السياسية والتي لا تخرج عن المستويات الثلاثة الآتية:
- ١- الوصف description: أي تقديم صورة وتحليل لمعالم الظاهرة. هذه الصورة هي صورة بسيطة، أو أنها أقل الصور علمية، لأنها لا تشترط الالام بطبعها الظاهرة، وإن المشاكل التي تثيرها الظاهرة لم تتحدد بعد، ولذلك فهي دراسة تقف عند مستوى الملاحظة observation ولا تتعادها إلى مستويات أكثر عمقاً.
 - ولا شك أن القيام بعملية وصف الظاهرة القائمة، قد تستند، أساساً، إلى الأسلوب القانوني في التحليل بالنسبة للنظم، وإلى الأسلوب الإحصائي بالنسبة للواقع، أو إلى الأسلوب التاريخي بخصوص الأحداث. ولهذا يشار إلى عملية الوصف بأنها مجرد نقطة بداية في عملية التحليل السياسي، تسعى لأعطاء صورة لما هو قائم من حيث خصائصه: الكمية والكيفية.
 - ٢- التنبؤ classification: بمعنى تنظيم التطبيقات المختلفة للظاهرة تبعاً لخصائصها الأساسية. هذه العملية تفرض على الباحث درجة معينة من درجات التجدد الفكري، وهي أن كانت في نطاق العلوم الطبيعية من الممكن أن تتم استناداً إلى المظاهر الخارجية، فإنها، في نطاق العلوم الاجتماعية، تفرض، درجة معينة من درجات العمق في

النتيجة، واقتصر الامر على القول ان هناك علاقة ارتباطية. اما في اطار العلوم الطبيعية فان بالامكان تحديد اي عامل هو السبب واي عامل هو النتيجة وذلك لسببين:

اولهما بسبب عامل الزمن حيث بالاستطاعة تبيان متى ينتهي متغير ومتي يبدا متغير اخر، ومن ثم يصبح الاسيق، زمنيا، هو السبب واللاحق هو النتيجة، وثانيهما بفضل خلق التجربة حيث يمكن عن طريق عزل المتغيرات عن بعضها والتحكم فيها تحديد الفارق بين المتغير الاصيل والمتغير التابع. لقد اخذت النظرية السياسية العلمية باسلوب السببية فقالت، مثلا، بالعلاقة بين الجغرافية والنظم السياسية القائمة في منطقة محددة، ويمكن الاستشهاد، في هذا الصدد، بالنظرية الالمانية التي قررت الطبيعة الجغرافية في كل من وادي النيل ووادي الراfrican بقيام النظام الديكتاتوري او الاوتوقراطي فيما: فالعامل الجغرافي، في هذه الحالة، هو سبب قيام مثل هذا النوع من النظم السياسية. ومن بين المفكرين الذين تناولوا هذا النوع من التحليل ديفيد هيوم (1711-1776) وعمانويل كانت (1724-1804): وجون ديوي (1859-1904):

فالملفक الاول ذكر بان الخبرات لايمكن ان تصل الى السبب الرئيسي انما تستطيع الوصول الى حالة ربط الحوادث ببعضها، والثانى (كانت)

وضعين لكل ظاهرة سبب معين لكن

ومحاولة ادراج الكلمات Units المرتبطة بالثقافة العلمية في حالة أوسع من المدارات. عملية بناء المعرفة، بطبيعتها لايمكن ان تستغني عن عملية التجريد المنطقي.

ان هذا التقليم، الموجز، لمضمون التحليل السياسي والخطوات التي يجب القيام بها عند الشروع بعملية التحليل، تعطنا نتجه نحو اختيار عدد من المفاهيم التي تعالج في اطار البحث عندتناول مثل هذا الموضوع. وهذا سوف نتناول مفاهيم: السبب والنتيجة، التحليل الكلي والتحليل الجزئي، فكرة الدورة، التحليل على مستوى ما هو

كائن وما يجب ان يكون.
اولا: السبب والنتيجة cause and effect:
هذا النوع من التحليل يعني ان أي ظاهرة بما في ذلك الظاهرة السياسية، اما ان تكون سببا او تكون نتاجة. فالسببية Causation هي علاقة تبادلية بين ظاهرتين تؤثر كل منها بالآخر، دون تحديد ايهما السبب او ايهما النتاجة. يمعنى انه لا يتم تحديد أي منها قبل الآخر، اي لا يحدد ايهما المصدر للآخر، وابهما اثر على الآخر (تحديد ايهما المبدأ وابهما الفرع) وهذا تقطع الصلة بين السبب والمسبب، ولا شك ان مثل هذا غير ممكن في اطار الظاهرة الاجتماعية، ولهذا استغنى عن هذا النوع من التحليل واكتفى، عوضا عنه، بتوضيح العلاقة الارتباطية بين الظواهر، اي الاكتفاء بمشاهدة العلاقة الارتباطية دون ان يفرض ثبات ايهما المصدر او

الفرد) والثاني غير عنه تلميذه كينز بشكل مغاير تماماً. هذا التعارض في اللجوء إلى مثل هذا النوع من التحليل لم ينعكس فقط في طريقة الاقتراب من الظاهرة، وإنما كذلك في نفس المفاهيم، لذا فالمعالجة ((أو البحث)) سوف لا يكون مقتضراً على منهج التحليل حسب وإنما يتعداه إلى التصور vision الاقتصادي الذي سيوصف مرة بالجزئي (مايكرو) ومرة أخرى بالكلي (ماקרו) وكذلك الحال ينسحب، في إطار السياسة، الذي سيأخذ نفس هذا المنحى أيضاً.

وبتجاوزنا لنقييم هذا التحليل في الأطوار الاقتصادي والتوجه إلى نطاق التحليل السياسي، فإن التمييز بين الماكرو والمايكرو سيتضح أنه أحد الأدوات الأساسية في هذا التحليل لكنه سوف يخضع لأسلوب وتفاصيل مختلف تماماً، عن هذا الذي وجدناه في الموضوع الاقتصادي:

١. فهذا النوع من التحليل قديم قدم الفكر السياسي. الجيل الأول من دعاة الفلسفة السياسية لم يستخدمه ولكنه طبقه وجعل منه أداته الدائمة في التحليل. هنا يمكن الاستشهاد بكل من أفلاطون وأرسطو، الأول حين يحلل مبدأ العدالة يجعل تحليله هذا تحليلاً مزدوجاً: فالعدالة هي أولاً صفة للفرد، وهي ثانياً صفة للدولة، وهذا يعني أن العدالة على المستوىالجزئي (مايكرو) هي لصيقة بالفرد، في حين تصبح على

لا المنطق المجرد ولا الخبرة يمكن لهما أن يكتشفاً حقيقة طبيعة العلاقة السببية بين الأشياء، ومع هذا فإن الإنسان لا يستطيع أن يفكر دون اسباب، فهو يفكر، في العادة، ضمن اسباب، أما ديوبي فذهب إلى بعد من المفكير السابق حين قال إن السبب ليس حقيقة... وإن قوانين السببية ترجع إلى العقل البشري أكثر من كونها راجعة للطبيعة.

ثانياً: التحليل الكلي والتحليل الجزئي :Macro-Micro

هذا الأسلوب في التحليل يمثل أحد انتصارات الفكر الاقتصادي المعاصر وهو يتم إما على مستوى الفرد المنعزل بمعنى الوحدة النهائية للسلوك الاقتصادي، أو على مستوى المجموعة أي الحقيقة الشاملة. فتحليل الماكرو يتناول الظاهرة كحقيقة كلية دون أن يقف أمام مقوماتها أو جزئياتها المختلفة، في حين أن تحليل المايكرو يبحث في جزئيات الظاهرة فيبدأ بالتحليل على مستوى الفرد باعتباره وحدة للتحليل. وهذا فجميع كليات الوجود الاقتصادي يمكن تصورها على مستوى الماكرو أي على مستوى الجماعي أو على مستوى المايكرو أي على مستوى الفرد (الإدخار، الاستثمار، الاستهلاك).

والواقع أن مثل هذا التمييز الذي سيطر على التحليل الاقتصادي، ليس بالجديد في إطار الفكر الاقتصادي، فقد تمثل خلال القرن الماضي باتجاهين رئيسين أحدهما عبر عنه مارشال (حين جعل وحدة تحليله

السياسي رغم انه يأخذ هذا النوع من التحليل (الكلي-والجزئي) من التقاليد الاقتصادية المعاصرة، الا انه لا يفرض تغليب أي من هذين الاصطلاحين على الآخر، ويؤكد ان كليهما لازم وضروري لاقط للاخر وإنما للمنطق السياسي ايضا، كما ان التحليل السياسي يتغلب على الفقه الاقتصادي حيث يدخل في اطاره اسلوب المقارنة المنهاجية باوسع معاناته، لا بمعنى ابراز الفروق او التشابهات وإنما يتناول نفس الظاهرة السياسية، في مواقف مختلفة. ويمكن رصد هذه الناحية بخصوص تحليل السلوك الانتخابي، حيث تسمح علاقة الارتباط بين ما هو كلي وما هو جزئي بالتمييز بين اتجاهات اربع:

- ١- اتجاه جزئي-جزئي (مايكرو-مايكرو): عندما يكون اساس المقارنة هو كل ما له صلة بخصوص الفرد او الناخب.

- ٢- اتجاه كلي-كلي(مايكرو-مايكرو): عندما يكون اساس المقارنة هو مدى اثار الحفظ والاحترام الشرعية من جانب نظام معين على ثبات واستقرار النظام السياسي.

- ٣- اتجاه جزئي-كلي (مايكرو-مايكرو): عندما يتم التحليل ويدور حول اثار الاتجاهات والقرارات الفردية على السياسة العامة والاستراتيجية العامة سواء الحزب او الحكومة.

المستوى الكلي (مايكرو) مرتبطة بالدولة. اما ارسطو فقد جعل منهجهية مبنية على المنهج التحليلي بمعنى الغوص في اعمق الحقيقة السياسية لاكتشاف جزئياتها المكونة لها، وهو في ذلك يعكس مسلكا واضحا للتحليل المايكروكوزمي (الجزئي).

٢. وهذا التحليل، من حيث الغاية، لا يمكن ان يكون الا تحليلا كليا (مايكروكوزمي) لانه ان تناول الفرد فائما ليصل، من خلال ذلك، الى الجماعة، ذلك لأن طبيعة الظاهرة مدار الثقافة المرتبطة بظاهرة السلطة لن تكون الفرد في ذاته. ورغم تعدد وحدة التحليل الا ان اي واحد يمكن ان يتصور بان هذه الوحدة ستنتهي بان تكون وحدة تحليل كلية (مايكروكوزمي). فالتحليل الجزئي (مايكرو) هو ليس الا احد المساك.

٣. انه يقوم على مفهوم مختلف، فالتحليل السياسي يجعل التمييز بين المايكرو والمايكرو (التحليل الكلي والتحليل الجزئي) قاعدة اساسية له، ولكنه، مع ذلك، يفترض الاتجاه الى كليهما في ان واحد. اي ان لا يغنى لاحدهما عن الاخر. فالتحليل الكلي (مايكرو) يمكن من خلاله اعادة الظاهرة الى اصولها التكوينية دون التمكن من فهم ديناميكية الظاهرة الكلية، اما التحليل الجزئي (مايكرو) فيسمح بفهم خصائص الظاهرة ولكنه لا يسمح بتحليل مقوماتها. وعلى هذا فان التحليل

- بحيث يبقى (التفاعل) متعددا، بعبارة اخرى ان ظاهرة الوجود السياسي لا تقف ولا تتوقف، هي تتتابع في حركة دائمة ومستمرة لتأثير وتأثير، لتبدأ حيث انتهت وتنتهي حيث بدأت. هنا يمكن التذكير بالفكرة القديم وكيف سيطرت فكرة الدورة، بشكل او باخر، على ابرز مفكري ذلك الفكر: فلاطون في معالجته لاشكال نظم الحكم (في جمهوريته) يورد لنا ذلك التقل المترالي من النظام الاستقرائي الى النظام التيموقراطي فأوليغارشي فالديمقراطي فحكم الطاغية لينتهي عند ذات النظام الذي ابتدأ به (دورته) أي النظام الاستقرائي: بمعنى اننا ازاء هذا المثال قد شهدنا بدایة نقطة معينة لينتهي، بعد خطوات انتقالية متالية، عند نفس النقطة.
- غير ان هذه الصورة ماثلة ان تتغير خلال العصور الوسطى فيتم وضع حد لها على يد القديس اوغسطين (٤٠٣٥٤) الذي يرفض فكرة الدورة، ولو بشكل لاشوري، عندما يجعل مدينة الله City of God خاتمة التطور باعتبارها الصورة المثلى التي يجب الوصول اليها.
- ويمكن التأسيس على ما سبق ان فكرة الدورة يمكن ان تأخذ صورة من اثنين.
- ١- نظرية لتفصير الوجود السياسي، وهذا يمكن استحضار الفكر الافتاطوني (والى حد ما الاستقرائي) الذي ذكر اعلاه،

٤- اتجاه كلي-جزئي (ماкро-مايكرو): عندما يدور اساس المقارنة حول الوسط الهيكلي اي النظام السياسي بمعنى اثر المتغيرات والاختلافات الهيكلية على القرار السياسي للمواطن.

وفي كل الاحوال فان الظاهرة السياسية يجب ان يتم الوصول اليها باعتبار انها ظاهرة كليلة ومجموعة من الحقائق الجزئية، وان يتم القيام بالتحليل من الكل الى الجزء حتى يتم الوصول الى الوحدة (unit) النهائية غير القابلة للتجزئة كمفهوم وحقيقة سياسية.

ويجب التذكير، اخيرا، ان الحقيقة هي بطبيعتها جزئية وكلية في ان واحد، وأن الذي يحدد الفارق بينهما هو المفهوم، الوظيفي فقط. هذه القاعدة، المقبولة، يصادفها استثناء واحد هو الفرد الذي هو حقيقة جزئية لا غير.

ثالثا: فكرة الدورة Circuit

تثار فكرة الدورة عادة باعتبارها احدى ادوات تفسير الظاهرة السياسية، ويقصد بها ان التطور السياسي لا يعرف نقطة معينة يقف عندها، وانه في تقلاته المتتابعة من موقف الى اخر هو يستمر ويتناول ليعود الى نقطة البداية. فهناك تأثير متداول لكل متغير من متغيرات الظاهرة السياسية على الاخر ينعكس في صورة رد فعل ليأخذ شكل المتغير الجديد.

فكرة الدورة، هذه، قد تأخذ صورة من صور التفاعل Interaction الذي يعني ان هناك عملية تأثير وتأثير ينتج عنها تأثير جديد يأخذ شكلا متوجها،

سيظهر ان ارسطو هو اول من نادى بالواقعية (is) حيث عالج، في كتاب *السياسة* المجتمع السياسي والمبادئ السياسية لاما افلاطون، فعلى عكس ارسسطو ارتبط اسمه بالفكرة المثالية (وحتى الخيالية) وعبرت كتبه (*الجمهورية* والقولقين) عما يجب ان يقع او يكون (Ought). وفي انتقالنا الى العصور الوسطى فسندج ان صاحب الامير (*ميكافيللي*) هو خير من عبر عن الواقعية في السياسة (is) حين تناول الانقسام الذي كان موجودا في ايطاليا والتفسخ الذي يضرب وجودها القومي، اما القساوسة فقد عبروا عن المثالية (Ought) حين تناولوا (*كتيبة*) في كتاباتهم ما يجب ان ترسى عليه علاقات الناس في اطار مجتمع ديني مرغوب فيه. وفي العصر الحديث فان المجتمع الفرنسي كان خير معبر عن الحالة الواقعية (is) التي يعيشها، في حين كانت المانيا، على العكس من فرنسا، تماما، تعيش حالة من الخيال (Ought) متوجهة الى اقامة دولة قومية موحدة قوية تتجاوز بها اوضاعها المتهالكة الجامدة.

ولقد شهد القرن الماضي صراعا بين المفهومين بسبب عدم تجسير الفجوة بينهما لذا جرت محاولات حثيثة لبناء قنطرة بين هذين المفهومين هدفها هو تحقيق اكبر قدر من الفائدة عند القيام بعملية التحليل.

اضافة الى الفكر الخلدوني في اطار الفكر العربي الاسلامي.

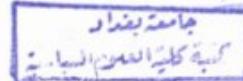
٢- نموذج لبناء اطار التحليل السياسي هنا يمكن الاستشهاد بمثل ذلك يفيد ايستون عند قيامه بتقديم اطار لتحليل النظام السياسي الذي رأى فيه دائرة (Circuit) متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ من بالمدخلات Inputs وتنتهي بالمخرجات Outputs مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية، او العكسية، Feedback بالربط بين المدخلات والمخرجات.

رابعا: التمييز بين ما هو كائن وما يجب ان يكون:

عند تحليل الظواهر السياسية يتم التمييز بين ما هو كائن is وبين ما يجب ان يكون Ought. المفهوم الاول لا يعني ان يكون واقعة او fact لتصبح في نهاية المطاف منهاجا تجريبيا يتم استخدامه في اطار العلوم السياسية. ما هو كائن يعني الوضعية: التي تعنى الحيات، الذي يقابل في ابعاده، العلم. اما المفهوم الثاني فينصرف الى المثالية بدلا من الواقعية وبالتالي يكون تجريبيا ويصبح على علاقة بالفلسفة. ويمكن تقديم هذه العلاقة المفاهيمية على الوجه الآتي:

is = fact /empirical research /science
ما هو كائن

ought = idea /obstruction /philosophy
ما يجب ان يكون. المشكلة التي تواجه أي باحث، بهذا الخصوص، هي مسألة خلق الرابطة او العلاقة بين المفهومين. ان تاصيل هذين المفهومين



مصادر البحث:

- هذه الورقة اعتمدت، في الاساس، على تلك المحاضرات (غير المنشورة) التي القت من قبل استاذنا المرحوم الدكتور حامد ربيع على طلبة الماجستير في مادة النظرية السياسية في العام الدراسي ١٩٦٨ - ١٩٦٩، وكذلك على المذكرات التي قام بنشرها عام ١٩٧١ تحت عنوان: نظرية التحليل السياسي، القاهرة، مكتبة القاهرة الجديدة.
- د. محمد محمود ربيع: مناهج البحث في السياسة، بغداد، مطبعة جامعة بغداد ١٩٧٨.
- روبرت داهل: الجديد في التحليل السياسي تعریف فیری، حماد، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥.
- د. احمد يدر: اصول البحث العلمي ومناهجه، ط٥، بيروت، دار القلم ١٩٧٩.
- د. محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث، القاهرة، مكتبة الاجلو مصرية ١٩٦٦.
- د. كمال المولوي: اصول النظم السياسية المقارنة، ط٦، الكويت، شركة الريبيان للنشر والتوزيع ١٩٨٧.
- د. غلام محمد صالح: الفكر السياسي القديم والحديث، مطبعة التعليم العالي ١٩٨٨.
- Brecht. A. Political theory.

Princeton, N. J, Princeton university
press, 1959.